أثر استغلال النفوذ الوظيفي على الأمن الاجتماعي في العراق
محافظة الديوانية أنموذجا

م.م. ثامر نجاح كريم المحنّا

هيئة رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في الديوانية

Thamernajahkareem@gmail.com

أ.د. أحمد خواجة

نائب رئيس جامعة تونس

استاذ في قسم علم الاجتماع / كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

ahkhouaja@yahoo.fr

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٤/١١/١

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٤/١١/٢٦

الخلاصة :

هدف البحث إلى التعرف على أثر استغلال النفوذ الوظيفي على الأمن الاجتماعي في محافظة الديوانية في العراق من وجهة نظر المسجلين في شبكة الحماية الاجتماعية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث بتوزيع استبانة على عينة الدراسة المكونة ٣٨٥ رجلا من المسجلين في شبكة الحماية الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها انتشار ظاهرة استغلال النفوذ الوظيفي في محافظة الديوانية في العراق، مع ضعف في الأمن الاجتماعي لأفراد العينة، كذلك أكدت الدراسة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستغلال النفوذ الوظيفي على الأمن الاجتماعي في محافظة الديوانية بالعراق، كذلك أشارت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول استغلال النفوذ الوظيفي في محافظ.ة الديوانية في العراق استناداً لمتغيرات البحث عدا متغير العمر، كذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول الأمن الاجتماعي في محافظة الديوانية في العراق استناداً لمتغيرات البحث، وبناء عليه خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات .

الكلمات المفتاحية : استغلال، النفوذ، الأمن.

Research Title: The Impact of Exploiting Job Influence on Social Security in Iraq Diwaniyah Governorate as a Model

Thamer najah kareem

Authority for the Care of People with Disabilities and Special Needs in Diwaniyah

Thamernajahkareem@gmail.com

Prof.Dr. AHMED KHOUAJA

Vice President of the University of Tunis

Professor in the Department of Sociology / Faculty of Social and Human Sciences

ahkhouaja@yahoo.fr

Date received: 1/11/2024
Acceptance date: 26/11/2024

Abstract

The aim of the research was to identify the impact of exploiting job influence on social security in Diwaniyah Governorate in Iraq from the point of view of those registered in the social protection network. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was used. The researcher distributed a questionnaire to the study sample consisting of 385 men registered in the social protection network. The study reached a set of results, the most important of which was the spread of the phenomenon of exploiting job influence in Diwaniyah Governorate in Iraq, with a weakness in the social security of the sample members. The study also confirmed the existence of a statistically significant effect of exploiting job influence on social security in Diwaniyah Governorate in Iraq. The study also indicated the absence of statistically significant differences regarding the exploitation of job influence in Diwaniyah Governorate in Iraq based on the research variables except for the age variable, as well as the absence of statistically significant differences regarding social

security in Diwaniyah Governorate in Iraq based on the research variables. Accordingly, the study came out with a set of recommendations.

Keywords: exploitation, influence, security .

المقدمة :

تفنن مرتكبو الفساد في كيفية زيادة ثرواتهم بصورة غير مشروعة ولم تعد الوظيفة العامة لديهم أداة لخدمة المجتمع ، وإنما أصبحت سلعة يتاجرون بها ويستثمرون سلطاتها لتحقيق أغراضهم الشخصية و مصالحهم الخاصة بل ومصالح أقاربهم وأصدقائهم .

والعراق كغيره من الدول التي عانت من أزمات خارجية وداخلية ارتفعت فيها معدلات الفساد وكانت من بين الاسباب الرئيسة في انخفاض معدل نموها ١٧٩. إن تعاقب تلك الازمات وتفاقمها نجم عنها تطورات في الاوضاع السياسية والاقتصادية تمخض عنها وضع مجتمعي لم يستوعب المتغيرات والتحولات الجديدة، مما ولد حالات من الفساد انعكست بآثارها على مسارات التنمية البشرية والأمن الاجتماعي .

ومما لا شك فيه إن النظام الوظيفي في العراق قد تعرض لتدهور خطر خلال العقود الماضية، وإن تقويم مدى تأثر موظفي الخدمة المدنية يتوقف على الوعي المجتمعي السائد وعلى نوع الخدمة المقدمة ومع الأطر القانونية ذات الصلة بهذا النظام .

ويتم إساءة استغلال الوظائف عن طريق تعمد موظف عمومي إساءة استغلال وظائفه أو موقعه ، أي قيامه أو عدم قيامه بفعل ما ، لدى الاضطلاع بوظائفه ، بغرض الحصول على مزية غير مستحقة لصالحه هو أو لصالح شخص أو كيان آخر، مما يشكل انتهاكا للقوانين(١، ص٧٦).

والموظف مهما صغرت وظيفته فإنه مخوّل بجزء من الصلاحيات لأداء وظيفته ، وهذا الجزء من الصلاحيات يمكن أن يساء استخدامه ، فيوجه لأغراض شخصية أو يتعسف في استخدامه سلطته للإضرار بالآخرين(١٥، ص٧٢).

وعلى هذا النحو يعتبر الفساد مشكلة تتسم بالخطورة لما له من تكلفة اجتماعية واقتصادية وسياسية باهظة على الأمن الذي كان ومازال هاجسا للأفراد والجماعات والأمم التي تسعى لتحقيقه بشتى الطرق والوسائل ؛ كونه العامل الأساسي لحفظ الوجود الإنساني، وبالتالي غدا الأمن الاجتماعي الهدف الرئيسي، الذي نشط لأجل تحقيقه كم هائل من العمليات والعلاقات الاجتماعية وتنشأ له العديد من مؤسسات المجتمع المدني المختلفة المجال والميدان، فلا بقاء لمجتمع متناعم ومنسجم ومستقر الأوضاع ومزدهر النمو إذا لم تتحقق له سبل الطمأنينة والرفاهية و التغلب على كافة أمور ضيق العيش ومنها العوز المادي والمرض والجهل. ويعرف الأمن الاجتماعي بأنه حماية الأفراد والجماعات من المخاطر الداخلية والخارجية التي قد يتعرضون لها، كالتهديدات

العسكرية والخطف و القتل وتخريب وسرقة الممتلكات العامة والخاصة، بينما يرى علماء الاجتماع أن الأمن الاجتماعي يشير إلى انخفاض أو تراجع معدلات الجريمة، وان زيادة و تفشي عدد الجرائم يشير إلى حالة غياب الأمن الاجتماعي، فمعيار الأمن مرتبط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية على التقليل من الجريمة والقدرة على مواجهتها، لذا يقع على عاتق الدولة مسؤولية حماية الأفراد والجماعات من خلال فرض النظام ، وبسط سيادة القانون من خلال الأجهزة القضائية والتنفيذية ، واستخدام القوة في حال لزم الأمر ، بغرض تحقيق الأمن والعدالة مما يعزز من انتماء الفرد إلى الدولة بصفتها الحامي لحياة الناس وحقوقهم ، وقد وبدأت التحولات في المجتمعات العربية إلى إحلال مفهوم الدولة بدلا من القبيلة والاحتكام إلى القوانين بدلا من الأعراف ، إلا أن هذا التحول لم يكن كافيا لإلغاء دور القبيلة كليا .

إن مفاهيم الأمن الاجتماعي تدور حول توفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع المحلي بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال الاعتيادية التي يقومون بها ، وفي حالة غياب الأمن فإن المجتمع يكون في حالة من الفوضى ، فالإنتاج والإبداع يزدهران في حالة الأمن والاستقرار (٢٧، ص٨).

الفصل الاول: التعريف بالبحث

مشكلة البحث

إن اختلال الأمن الاجتماعي في المجتمع الإنساني الكبير أو الصغير يعكس اختلال موازين التفاعلات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، التي تفرز الخوف والقلق عند الأفراد وارتباك العلاقات وتوتر في بنى الجماعات، حيث أن اختلال موازين التفاعلات يشير إلى انتشار الظاهرات الاجتماعية غير السوية التي اعتبرها علماء وباحثي العلوم الاجتماعية عوامل تهدر، ومن تلك الظاهرات الفساد، الذي يشير إلى انحراف السلوك الإنساني عن المسار الطبيعي المحدد بالقوانين والأعراف والتقاليد والقيم الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، المباشرة وغير المباشرة، نتيجة إفرازاته الضارة مادياً ومعنوياً بالفرد والجماعة ، فالفساد لم يعد أمرا خافيا أو سرا يوصف بجرائم تحت الأرض كما كان في الماضي، بل أصبح حقيقة معلنة بأرقام واقعية مثبتة (٣، ص٩٧٣).

إن مشكلة استغلال النفوذ الوظيفي تعتبر مشكلة سلوكية ومسألة تاريخية ، وهي صفة من الصفات الإنسانية السلبية، والتي يضبطها النظام العام والقوانين التعاقدية والتشريعات التي تصدر عن الجهات المخولة في التشريع، ويزداد تأثير استغلال النفوذ الوظيفي طرديا كلما علت مرتبة المستغل لنفوذه ،

ويبقى المستغل لنفوذه يتستر خلف تفسيره للقوانين، وتزداد المشكلة، سوءا إذا كان لمستغل النفوذ دور في سن القوانين.

كما أن الموظف مهما كانت وظيفته فإنه يملك سلطة في حدود اختصاصات وظيفته ، وهذه السلطة لا تقتصر على الوظائف العليا أو على وظائف معينة ، بل تشمل جميع المستويات الإدارية لأنها الأساس في أداء المهام ، وقد تكون لبعض صغار الموظفين في مجال وظائفهم ما ليس لرئيس المصلحة أو ورؤسائهم الإداريين من سلطة.

وقد أشارت دراسة طولي (٢٠١٩) بأن استغلال النفوذ الوظيفي مهما كانت مصادره سواء أكانت هذه المصادر حقيقية أم وهمية سوف يؤدي إلى الإخلال بمبادئ العدالة الاجتماعية بين أفراد كل المجتمعات البشرية . وذلك حينما يُستخدم لتحقيق وتغليب المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة ، وبالتالي سوف يؤدى إلى انتشار جميع مظاهر الفساد الإداري والمالي الذي يقع على الوظيفة العامة، كما أكدت دراسة صالح(٢٠١٨) أن استغلال النفوذ الوظيفي يؤثر على حقوق المواطنين وحرياتهم وقد يؤدي إلى شيوع حالة الجريمة في المجتمع .

وعليه جاء البحث للإجابة عن التساؤل الرئيسي:

ما هو أثر استغلال النفوذ الوظيفي على الأمن الاجتماعي في محافظة الديوانية في العراق من وجهة نظر المسجلين في شبكة الحماية الاجتماعية ؟

ومنه تتفرع التساؤلات التالية:

ما هو مستوى استغلال النفوذ الوظيفي في محافظة الديوانية في العراق من وجهة نظر المسجلين في شبكة الحماية الاجتماعية ؟

ما مستوى الأمن الاجتماعي في محافظة الديوانية في العراق من وجهة نظر المسجلين في شبكة الحماية الاجتماعية ؟

هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات العينة لمحور استغلال النفوذ الوظيفي وفق متغيرات البحث ؟

هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات العينة لمحور الأمن الاجتماعي وفق متغيرات البحث ؟

ما هو أثر استغلال النفوذ الوظيفي على الأمن الاجتماعي في محافظة الديوانية في العراق من وجهة نظر المسجلين في شبكة الحماية الاجتماعية ؟

أهمية البحث:

الأهمية النظرية:

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه حيث أن استغلال النفوذ اخذ يتوسع وينتشر في الوظيفة العامة ، حتى وصل الأمر بالبعض باعتماده منهجاً في العمل ، معتمداً في ذلك على ما يتمتع به من نفوذ ، وما يتولد عنه في الواقع الفعلي من قهر واستغلال ، لتحقيق مصالح و منافع شخصية ، دائما ما تكون على حساب المصلحة العامة ، ما يؤدي إلى الإخلال بالمساواة والعدالة في المجتمع.

–ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين جريمة استغلال النفوذ والأمن الاجتماعي، فعلى الرغم من وفرة الدراسات التي تناولت جريمة استغلال النفوذ لكن لم يتم بحث العلاقة بين استغلال النفوذ والأمن الاجتماعي.

الأهمية التطبيقية:

–فتح المجال أمام الباحثين لدراسات أخرى مرتبطة بمجال البحث الحالية.

أهداف البحث:

– التعرف على مفهوم استغلال النفوذ الوظيفي.

_ دراسة أثر استغلال النفوذ الوظيفي على الأمن الاجتماعي

المبحث الثاني: منهج البحث

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي Descriptive Method وهو الصيغة البحثية التي تستهدف الوصف الكيفي والكمي للظاهرة الاجتماعية أو مجموعة من الظواهر المجتمعة المترابطة

حدود البحث

الحدود الموضوعية: اقتصر موضوع البحث على دراسة أثر استغلال النفوذ الوظيفي على الأمن الاجتماعي في محافظة الديوانية في العراق.

الحدود المكانية : محافظة الديوانية

الحدود الزمانية: ٢٠٢٤

مصطلحات البحث:

أولا: استغلال النفوذ

عرفه عبد الوهاب صلاح الدين : بأنه السعي لدى السلطات العامة أو الجهات الخاضعة لإشرافها لتحقيق غايات أو الوصول إلى منافع تخرج عن دائرة وظيفة الساعي(٣١١، ص٦٦).

إجرائيا: يعرفه الباحث بأنه استخدام السلطة أو الموقف الوظيفي لتحقيق مكاسب شخصية أو للتأثير على الآخرين بطريقة غير أخلاقية.

ثانيا: الأمن الاجتماعي:

فالأمن الاجتماعي: هو حماية الأفراد والجماعات من المخاطر الداخلية والخارجية التي قد يتعرضون لها، كالتهديدات العسكرية والخطف و القتل وتخريب وسرقة الممتلكات العامة والخاصة، (٢٧ ،ص٨)

أما إجرائيا فيعرفه الباحث بأنه هو مفهوم يشمل مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى حماية الأفراد والمجتمعات من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: استغلال النفوذ الوظيفي وأهم العوامل المؤدية إلى انتشاره.

مفهوم استغلال النفوذ الوظيفي:

تعرف الوظيفة العامة في المجال الإداري على أنها : عبارة عن مجموعة من المهام التي توكلها جهة مختصة إلى الموظف العام، للقيام بها بمقتضى هذا النظام أو أي تشريع آخر أو تعليمات أو قرارات إدارية ، وما يترتب على تلك المهام من مسؤوليات أو يتعلق بها من صلاحيات(٣٩، ص٥).

وبالحديث عن النفوذ فإنه يقصد بالنفوذ القوة أو درجة التأثير التي يتمتع بها الموظف بين زملائه والعاملين معه لاعتبارات شخصية ومهنية، فيصبح قادرا على توجيه القرارات أو الإجراءات بطرق غير رسمية ومن دون أن يكون لتأثيره هذا أي سند أو مصدر قانوني(٣٣١، ص٣٣). كما يقصد به : " أن يكون للشخص نوع من التقدير لدى بعض رجال السلطة الذين بيدهم تحقيق مصلحة ذي الشأن ما يمكن له حملهم على قضائها (٣١، ص٦٦).

والنفوذ بهذا المعنى يكون له مصادر متعددة، فقد يكون مستمد من الحاجة الاجتماعية أو الأسرية للموظف العام أو من مكانته السياسية أو الحزبية أو النقابية أو الوظيفية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية والعلمية، وهي جميعا مصادر غير رسمية مهمة لإضفاء الهيبة والتقدير لدى الجهات الرسمية وغير الرسمي(٢٦، ص١١٦ و ٣٣، ص٣٣).

كما عرفه : عبد الوهاب صلاح الدين : " السعي لدى السلطات العامة أو الجهات الخاضعة لإشرافها لتحقيق غايات أو الوصول إلى منافع تخرج عن دائرة وظيفة الساعي(٣١، ص٦٦).

وفي تعريف آخر للأستاذ: رمسيس بنهام: " بأنه المتاجرة بالنفوذ للحصول أو محاولة الحصول لصاحب المصلحة على مزية من السلطة العامة مفروض بداية أنه لا شأن لها بأي عمل أو امتناع داخل في حدود وظيفته.

إن جريمة استغلال النفوذ ، جريمة جذورها قديمة ، ومن الجرائم التي تمس المصلحة العامة ، إذ تتمتع الوظيفة العامة بنوع من النفوذ يمنح شاغلها صلاحيات لكي يتمكن من القيام بأعمالها ، إلا أنه يتوجب على الموظف أن لا يستغل هذه الصلاحيات والسلطات إلا بما يحقق الصالح العام ، فإن هو استغلها لمصالحه الشخصية فإن ذلك يعد مساسا بثقة المواطن بالإدارة وما أنيطت به ، غير أن هذه الجريمة لازالت غير واضحة ويشوبها اللبس والاختلاط على اعتبار أنها تتداخل مع جرائم أخرى والتي قد تتشابه معها ، خاصة الجرائم المتعلقة بإساءة استعمال السلطة والمضرة بالمصلحة العامة ، مما أدى إلى اختلاف وتنوع التشريعات منها ، حيث اعتبرها البعض من الجرائم الملحقة بجريمة الرشوة(٣٨، د.ص).

هو صورة أخرى من صور الفساد إلا أنها متميزة عن باقي الجرائم الأخرى كالرشوة والاختلاس والكسب الغير مشروع، كما وتعتبر جريمة إساءة استغلال الوظيفة من بين الجرائم المستحدثة بمقتضى قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، وقد ساير في ذلك المشرع اتفاقية الأمم المتحدة والتي جرمت هذا الفعل بمقتضى نص المادة ١٩ منه.

العوامل التي أدت إلى انتشار استغلال النفوذ الوظيفي في العراق.

هناك عوامل عديدة أدت إلى انتشار ظاهرة استغلال النفوذ الوظيفي، منها عوامل إدارية واقتصادية وأخرى اجتماعية وقانونية، ويترتب على انتشار هذه الظاهرة العديد من الآثار السيئة سواء على المجتمع أو على سياسة الدولة أو اقتصادها.

١.العوامل الإدارية:

لا شك أن لأسلوب التعامل الإداري دورا هاما في نجاح المؤسسة الإدارية وأدائها لوظيفتها، فإما تؤدي إلى رفع مكانتها، أو يساهم في انتشار الفساد فيها. ومن هذا نتناول في هذا الفرع أهم هذه العوامل فيما يلي:

١.١ اختيار الموظف بناء على معايير خاطئة:

الموظف جزء من المؤسسة الإدارية لا يتجزأ عنها، وتساهم كفاءته ، بلا شك ، في نجاح المؤسسة الإدارية ، وبالتالي فإن تعيين هؤلاء الموظفين يجب أن يتم وفقا لمعايير موضوعية أساسها الكفاءة والقدرة على المساهمة في نجاح المؤسسة الإدارية(عبد الرحمان، ٢٠٢١، ص١٥٥). فإذا تم الاختيار والتعيين وفق معايير خاطئة، كالمحسوبية والرشوة، فإنه يؤدي بالضرورة إلى انتشار ظاهرة الفساد الوظيفي، لأن الراغبين في التعيين بهذه الطريقة سيسلكون طرقا غير قانونية، للوصول إلى أهدافهم،

وهو ما يعني اتساع نطاق هذه الظاهرة. مما يؤثر على من يتعامل مع جهة الإدارة ، كونه يتعامل مع موظف غير مناسب وغير كفئ للوظيفة التي يشغلها ، مما يؤثر على انتاجية العمل داخل الجهاز الإداري ، ويعطل مصالح المتعاملين معه ، وقد يدفعهم ذلك إلى استخدام طرق ملتوية لتخليص معاملاتهم ، كتقديم الرشوة أو اللجوء إلى أصحاب النفوذ الوظيفي، لإنجاز معاملاتهم ، وبالتالي تنتشر هذه المظاهر من الفساد الإداري(٢٨، ص٥٦).

١.٢ تعقيد إجراءات العمل الإداري:

لا يعد الروتين مرضا في حد ذاته، فهي طريقة يقل بواسطتها المجهود الفكري والعصبي عما يجب أن يتم من خطوات، لتنفيذ عمل معين في الحالات المشابهة.

لكن إذا تعقدت الإجراءات وارتبطت ارتباطا زائدا بعدد من المستويات الإداري في الهيكل التنظيمي فإن الروتين يصبح مرضا من أمراض التنظيم. وقد يؤدي هذا الروتين إلى تفشي ظاهرة استغلال النفوذ الوظيفي ، فمن المعلوم أن تعقيد إجراءات العمل الإداري ووضع عراقيل لتخليص المعاملات الإدارية ، أو تركيز أغلب المؤسسة الإدارية في العاصمة ، يساعد على بطء العمل الإداري وازدياد شكاوى المتعاملين مع المؤسسة الإدارية ، وقد يساهم ذلك في لجوء المتعاملين إلى سلوك طرق غير مشروعة لتخليص معاملاتهم ، كاللجوء إلى أصحاب النفوذ ، بغية إنجاز معاملاتهم ، وهو ما يعني انتشار هذه الظاهرة السيئة (١٩،ص١٥٥).

١.٣ضعف الرقابة في المؤسسة الإدارية:

لا شك أن وجود الرقابة في المؤسسة الإدارية أمر هام لسير العمل داخلها، سواء كانت هذه الرقابة من جانب السلطة الرقابية أو من جانب الرئيس الإداري، وبالتالي يؤدي ضعف هذه الرقابة إلى عدم القدرة على اكتشاف الكثير من حالات الفساد الإداري، وبالتالي عدم قدرة المسؤولين على محاسبة وعقاب هذه الحالات ، مما يجعل الفاسدين يتمادون في فسادهم واستغلال نفوذهم لتحقيق مكاسب شخصية لهم. ومما يؤدي إلى هذا الضعف في الرقابة انصراف الهيئات الرقابية ، بصفتها هيئات فنية مساعدة ، عن ممارسة المهام الموكولة إليها ، ولاسيما ما تعلق منها بإجراء تقييم موضوعي لمستويات الأداء ، واتخاذ هذا التقييم أداة لتشجيع المبادأة وتنشيط الحوافز ورفع الكفاية الإنتاجية (٢٨ ، ص٣٩).

١.٤. المعوقات البيروقراطية

تتناول المعوقات البيروقراطية في مؤسسات الدولة مجموعة من التحديات التي تؤثر سلباً على الأداء الإداري وتساهم في تفشي الفساد (٢٤ ، ص٢٣)، يمكن إجمالها في المعوقات الإدارية تشمل القيادات غير المؤهلة التي تفتقر إلى الرغبة في التغيير، مما يؤدي إلى فقدان الابتكار وغياب الخطط الشاملة.، كذلك المعوقات الاجتماعية المتعلقة بضعف وعي المواطنين وتأثيره على الفساد، حيث يساهم التستر عن مظاهر الفساد في الأجهزة الإدارية الحكومية، والمعوقات المرتبطة بالموارد البشرية المشتملة على اختلال نظام الأجور وتفشي الفساد الأخلاقي، حيث لا يُربط الراتب بقيمة الإنتاج والجهد المبذول، بالإضافة إلى نقص في الأفراد المؤهلين.

وأيضاً المعوقات المرتبطة بالتشريعات المتمثلة في عدم تجديد القوانين والإجراءات، مما يسمح بتطبيق تشريعات قديمة وغير متوافقة مع التطورات الراهنة، إلى جانب ضعف الرقابة ونظام الحوافز.

تؤدي هذه المعوقات إلى زيادة معدلات الفساد الإداري، مما يشكل تهديداً للاقتصاد الوطني ويؤثر سلباً على جميع القطاعات الحكومية. وبالتالي، يصبح من الضروري وجود برامج شاملة لمكافحة الفساد وتحسين الأداء الإداري لضمان التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية(١٧ ،ص٨٢).

٢.العوامل الاقتصادية:

تؤثر العوامل الاقتصادية بلا شك، في ظهور الكثير من مظاهر الانحراف الوظيفي، فضعف رواتب الكثير من الموظفين، مع تزايد الأسعار تزيد من معاناتهم، ما قد يؤدي إلى استغلال النفوذ الوظيفي لتحصيل كسب مالي إضافي له، ولو كان بطرق غير مشروعية. ومما قد يؤدي الحافز لدى الموظف نحو سلوك مثل هذه السبل غير المشروعة أن يجد تفاوتا كبيرا بين مرتبه ومرتب كبار الموظفين، خاصة في ظل ما يسمى بالصناديق الخاصة، مما يجعله يحاول استغلال وظيفته لزيادة دخله، بأية وسيلة، ولو كانت غير مشروعة (٢٨، ص٤٠).

٣. العوامل الاجتماعية:

لا شك أن للعوامل الاجتماعية دورا كبيرا في تفشي ظاهرة استغلال النفوذ الوظيفي، وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي:

٣.١ انتشار بعض القيم الفاسدة في المجتمع:

يشير مفهوم القيم إلى كل صفة ذات أهمية، لاعتبارات اجتماعية أو أخلاقية أو نفسية أو جمالية، فالقيم عبارة عن تصور مجرد وعام للسلوك، يشعر أعضاء الجماعة الاجتماعية نحوه بارتباط انفعالي شديد، ويتيح لهم مستوى للحكم على الأفعال أو الأهداف الخاصة. وقد انتشرت في العقود الأخيرة بعض القيم الاجتماعية الفاسدة بين أفراد المجتمع، كالشطارة واقتناء الفرص، مما كان له أكبر الأثر في تفشي ظاهرة استغلال النفوذ الوظيفي. فالموظفون العموميون هم من بين أفراد هذا المجتمع ، ويتأثر بعضهم بلا شك من هذه الأفكار ، فيعمل على استغلال سلطته الوظيفية ، لزيادة كسبه أو التقرب إلى شخص لديه مصالح معهم (٣٦، ص٢٨).

ومما يعمق هذه المشكلة أن يبرر هؤلاء الموظفون أفعالهم، فيدعون أن اختلاسهم للمال العام هو استرداد لحقوقهم المغتصبة، ويعتبرون الوساطة نوعا من المساعدة والتعاون، ويفسرون الرشوة على أنها هدية، ويرون في استغلال النفوذ الوظيفي نوعا من الذكاء الاجتماعي، وكل هذا يساهم بلا شك في تفشي ظاهرة استغلال النفوذ الوظيفي، لأنه يقلل من الرقابة الذاتية لدى الموظف، ويؤسس بالتالي لثقافة مدمرة للوظيفة العامة.

٣.٢ ضعف الوازع الديني:

لا شك أن الدين يحارب كل السلوكيات المنحرفة التي قد ينقاد إليها الإنسان، إذا غلبته شهواته ولم يقاوم أهواءه، وهنا يأتي دور الوازع الديني في كبح النفوس التي تميل إلى فعل المعاصي. ولا شك أن ضعف الوازع الديني عند الناس ، وبينهم الموظفين ، يساهم في اقتراف مظاهر الفساد الإداري ، فيستغلون نفوذهم الوظيفي لتحقيق مكاسب وأهداف غير مشروعة ، دون أن يفكروا في عواقب أفعالهم في الدنيا والآخرة ، باعتبار أن ذلك يعد من قبيل الأمانة التي أمر الله بأدائها ، ودون أن يفكر في وقوفه أمام ربه مسئولا عن أعاله القيامة (١٣، ص١٧).

ويذهب هنتينجتون (Huntington) إلى أن انتشار الفساد يرتبط ارتباطا واضحا بالأطر ذات المفهوم الاقتصادي والاجتماعي ، والبيئة الاجتماعية تخلق مناخا يساعد على الفساد وظهوره وانتشاره ، ويرى ريجز ((Riggs : أن عمليات التطور والتحول التي يعتقد بها العديد من المجتمعات ، لها تأثير واضح وملموس في عمليات البناء الاجتماعي ، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة وفعالة على مجريات النظام والتنظيم الاجتماعي (٨،ص٥٤).

ويؤكد في ذات هذا النطاق (Palmer) على أن القادة السياسيين لهم الاستعداد للتضحية بالجهاز الإداري من أجل الرفاهية الاجتماعية أو التأييد السياسي ، حتى ولو كان على حساب الوظيفة العامة وأشخاص آخرين، وجاء في الذكر الحكيم قوله تعالى: {وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا ۖ وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ} (الأنعام:١٢٣).

أخلاقيات الوظيفة العامة

إن تنمية الالتزام بالمثل والقيم الأخلاقية والاعتبارات القانونية والسلوكيات الايجابية تعتبر ولا شك من الفلسفات الرئيسية التي ينبغي وضعها في المقام الأول وأن تسير في فلكها جميع الفلسفات الأخرى المنشودة التي توصل جميعا نحو تحسين الإنتاجية وبالتالي تحسين الرفاهية البشرية(٤٥، ص٨).

ولا شك أن فاعلية الإنسان وكفاءته ترتبط وتتأثر بإيمانه العميق واقتناعه بالقيم الأصيلة والمثل الأخلاقية العالية التي تدفعه إلى تنمية معارفه العلمية ومهاراته السلوكية والعلمية نحو تحسين الإنتاجية ومن ثم فإن القيم والمثل والأخلاقيات تؤثر في السلوك تماما كما تؤثر المفاهيم العلمية والنظريات.

ولا يكمن التحدي الكبير لمنظماتنا في القدرة على استيعاب المعرفة والتكنولوجيا فقد بقدر ما يكمن في القدرة على صياغة قيم أخلاقية وحضارية ومؤسسية جديدة في إطار تراثنا وثقافة المجتمع وشرائعه السماوية ، ولا يتأتى ذلك إلا بدراسة الواقع وما يرتبط به من ظواهر إيجابية وسلبية في وحداتنا الإدارية ، ومن ثم فإن التعرف على وتبنى القيم والمثل الأخلاقية الايجابية التي تمكن من دعم الظواهر الإيجابية ودحر الظواهر السلبية وإعداد الاستراتيجية الفعالة لتنمية الالتزام بها ودعمها أو إجراء التعديلات عليها كلما تطلبت الضرورة ذلك ، يضعنا على الطريق الصحيح نحو التقدم ومواكبة حركة التطور .

التمييز بين جريمة استغلال النفوذ وجريمة الوساطة(الواسطة)

تعتبر الواسطة ظاهرة يستجيب فيها الموظف العام لتوصية أو طلب يقدمها الغير لصالح شخص آخر، والوساطة تظهر عندما يتدخل فرد ذو مكانة معينة لدى الموظف العام، و هذه الجريمة تقوم على ثلاثة أركان اساسية:

-الركن الأول: وهو الركن المفترض بأن الوساطة لا تقع إلا من موظف عام.

- الركن الثاني: وهو الركن المادي، والذي يشير إلى استجابة الموظف العام لتوصية وطلب شخص معين من أجل تحقيق مصلحة شخص ثالث.

- الركن الثالث: فهو الركن المعنوي والذي يشير إلى نية الموظف بالقيام بالعمل أو الامتناع عنه، استجابة التوصية أو الطلب.

أما الموظف العام ، فيعرفه " هوريو " من الفقه الفرنسي بأنه كل من يتم تعينه من السلطة المختصة في وظيفة في الكادر الدائم لمرفق عام تديره الدولة أو الإدارات العامة الأخرى(١٩، ص٦٠).

و تختلف جريمة استغلال النفوذ الوظيفي عن جريمة الوساطة، إذ في جريمة استغلال النفوذ الوظيفي لابد من وجود المقابل أو الفائدة التي يحصل عليها مستغل النفوذ، بينما في الوساطة فإن المقابل يكون معدوما، كما أن في جريمة استغلال النفوذ الوظيفي فالفعل الصادر عن مستغل النفوذ دائما يكون على شكل أمر مستجاب دائما، بينما في جريمة الوساطة تكون دائما على شكل رجاء أو توصية(١١، ص٢٣٠)

التمييز بين جريمة استغلال النفوذ وجريمة استثمار الوظيفة:

تختلف جريمة استغلال النفوذ عن جريمة الاستثمار الوظيفي على النحو التالي: يتحقق الفعل المادي في جريمة استثمار الوظيفة عند قيام الموظف بالغش في إدارة أو بيع أو شراء أموال الدولة استنادا إلى وكالته عن الدولة، بينما يتحقق الفعل المادي في جريمة استغلال النفوذ عن قيام الموظف بقبول أو بطلب الفاعل نفسه أو لغيره أو أخذ وعداً أو عطية تذرعاً بنفوذه الحقيقي أو المزعم(٢٩، د.ص).

في جريمة استغلال النفوذ يعتبر ما يصل إلى الجاني من صاحب المصلحة تعويض، بينما في جريمة استثمار الوظيفة يقوم الموظف بارتكاب الجريمة بهدف الحصول على أموال بحكم إدارته للمال سواء

المنقول او العقار ودون تدخل من شخص ثالث أو شريك فهو يرتكبها لوحده دون تدخل من أحد(١٢، ص٦٧-٧٠).

المبحث الثاني: الأمن الاجتماعي (خصائصه وأبعاده).

مفهوم الأمن الاجتماعي:

لقد كان وما زال الأمن الاجتماعي هاجسا للأفراد والجماعات والأمم إذ يسعون لتحقيقه بشتى الطرق والوسائل ؛ كونه العامل الأساسي لحفظ الوجود الإنساني ، وبهذا فلا بقاء لمجتمع متناعم ومنسجم ومستقر الأوضاع ومزدهر النمو إذا لم تتحقق له سبل الطمأنينة والرفاهية و التغلب على كافة أمور ضيق العيش ومنها العوز المادي والمرض والجهل .

ويعرف الأمن الاجتماعي بأنه حماية الأفراد والجماعات من المخاطر الداخلية والخارجية التي قد يتعرضون لها، كالتهديدات العسكرية والخطف و القتل وتخريب وسرقة الممتلكات العامة والخاصة، بينما يرى علماء الاجتماع أن الأمن الاجتماعي يشير إلى انخفاض أو تراجع معدلات الجريمة، وان زيادة و تفشي عدد الجرائم يشير إلى حالة غياب الأمن الاجتماعي، فمعيار الأمن مرتبط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية على التقليل من الجريمة والقدرة على مواجهتها، لذا يقع على عاتق الدولة مسؤولية حماية الأفراد والجماعات من خلال فرض النظام ، وبسط سيادة القانون من خلال الأجهزة القضائية والتنفيذية ، واستخدام القوة في حال لزم الأمر ، بغرض تحقيق الأمن والعدالة مما يعزز من انتماء الفرد إلى الدولة بصفتها الحامي لحياة الناس وحقوقهم ، وبدأت التحولات في المجتمعات العربية إلى إحلال مفهوم الدولة بدلا من القبيلة والاحتكام إلى القوانين بدلا من الأعراف ، إلا أن هذا التحول لم يكن كافيا لإلغاء دور القبيلة كليا .

إن مفاهيم الأمن الاجتماعي تدور حول توفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع المحلي بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال الاعتيادية التي يقومون بها ، وفي حالة غياب الأمن فإن المجتمع يكون في حالة من الفوضى ، فالإنتاج والإبداع يزدهران في حالة الأمن والاستقرار (٢٧،ص٨).

خصائص الأمن الاجتماعي:

أ- الأمن الاجتماعي أسلوب حياة:

يعرف الأمن الاجتماعي بهذا الشكل على أنه حياة الفرد حياة اجتماعية آمنة مستقرة على نفسه ورزقه ومكانه الذي يعيش فيه (٢٢، ص١١) ، ويرى ديفدسون(٥٠ ، ص٧٨) أن الأمن الاجتماعي يعني: "تقديم خدمات خاصة في حماية الأفراد والمعلومات والأصول من أجل تحقيق الأمن الشخصي أو رفاهية المجتمع المحيط".

ب_الأمن الاجتماعي شعور إنساني

يتحدد مفهوم الأمن الاجتماعي بذاك المعنى بأنه : المقابل والمضاد للخوف والفزع ، فهو الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم وقوع المكروه(٢٥ ، ص٩) ، ويعرفه بروكس(٤٩، ص٢) أنه" توفير بيئة مستقرة يمكن التنبؤ بها بشكل نسبي يمارس خلالها الفرد أو المجموعة أهدافها دون أي انقطاع أو أذى أو دون الخوف من هذا القلق أو الضرر".

ت- الأمن الاجتماعي جانب تنظيمي :

جاء في تقرير التنمية العربية لسنة ٢٠٠٩ تعريف الأمن الاجتماعي بأنه: " تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة ، والمنتشرة والممتدة زمنياً وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته وبذلك فإن التقرير يرى ضرورة التركيز على أمن الأفراد وحمايتهم وتمكينهم . كما يرى أيضاً أن الأمن الإنساني يحقق أمن المجتمع من خلال : " تمكين الشعوب من احتواء أو تجنب المخاطر التي تهدد حياتهم و سبل معيشتهم وكرامتهم "(٤٢، ص٦٥) .

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن تعدد الآراء التي تناولت الأمن باعتباره قضية اجتماعية كبرى يشير إلى مدى أهمية الأمن بالنسبة للفرد والمجتمع، فتعدد الشيء يدل على مدى احتياج الناس له، ويمكن توضيح ذلك في ضوء التعرض لأهمية الأمن الاجتماعي للفرد والمجتمع.

شبكة الحماية الاجتماعية:

ينظر كثيرون إلى شبكات الأمان الاجتماعي بوصفها آليات لإشباع حاجات فئات وشرائح معينة في المجتمع، سواء من خلال تمكينها أو تقديم العون المنظم لها. بينما يعتقد آخرون أن نظم الأمان تقع في فئتين إحداهما التأمينات الاجتماعية وثانيهما المساعدات الاجتماعية. وفي اعتقادنا أن لكلا النظريتين مبرراتها. وإن من المهم

أن تكون شبكات الأمان والضمان الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من حقوق الناس كمواطنين لا كمجرد رعايا، وخصوصاً في مراحل التحولات الكبرى التي تعيد ترتيب أولويات المجتمع، وتؤثر عميقاً في ثقافته وفي تصورات مواطنيه حول حاضرهم ومستقبلهم. إن عراق اليوم يشهد بناء مؤسسات جديدة انطلاقا من مرجعية مختلفة حول دور الدولة، وعلاقاتها بالمجتمع، تؤسس لنظام لا مركزي، وتوفر بيئة ملائمة لظهور منظمات المجتمع المدني على نحو يأخذ طابع المبالغة أحيانا، كما تؤمن للثقافات الفرعية فرصة التعبير عن خصوصياتها، في إطار الهوية الوطنية، وتهيئ مناخا جديداً للحديث عن حقوق الإنسان وكرامته وتطرح فكرة أن الحرية هي الوجه الآخر للتنمية، وأن الحكم الصالح هو أحد العناصر الأساسية في استراتيجية التنمية المستدامة.

النتائج الاجتماعية للفساد

إن المؤشرات على أرض الواقع تبين ان الفساد بأبعاده وتداعياته ليس معطىً نظريا، او فرضية تحتاج الى برهنة، انه واقع يعيشه الناس ويتأثرون به، ويلمسون نتائجه في حياتهم العامة. فالناس يولدون مختلفين في أوضاعهم لكن ينبغي ان تتاح لهم الظروف نفسها ليتمتعوا بحقوقهم كاملة، وهو ما يتطلب بالضرورة انتهاج سياسات تتوخى توسيع المشاركة والانصاف والعدالة.

إن ظاهرة الفساد بأبعادها وأشكالها المختلفة سابقة الذكر تترك جملة من الآثار والتأثيرات المعقدة والمتشابكة والتي تتجلى فيما يأتي:

أ- **أثر الفساد على طبيعة البناء الاجتماعي العراقي** : إن طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي يتسم بالمثالية الشفوية إذ نجد الأنظمة الاجتماعية تكون مثالية في مبادئها وتعاليمها وضوابطها الاجتماعية لذلك نجد النظام الأسري والتعليمي الديني وباقي النظم الأخرى قد تُعنى في الوعظ والإرشاد إلا إن الواقع العملي هو غير ذلك، أو نجد مساحة من التضارب مع المثالية والشفافية ولاسيما إذا تعارضت مبادئ الشفافية مع المصالح الخاصة (٤١، ص٢٤).

ب- **ظاهرة الفقر**: أنتجت استشراء ظاهرة الفساد والتي تتمثل في فشل مؤسسات الدولة العراقية والإخفاق في تحقيق تنمية تقوم على تهيئة الإمكانات البشرية والمادية فضلا عن غياب الأمن الذي قاد إلى جعل فرص استغلال المشاريع لحساب مجموعات صغيرة أمراً مشاعاً وفرصة مناسبة للاعتداء على المال العام (٤١، ص٢١). وعليه نرى أن الفساد قد انتشر في العراق نظرا لغياب المحاسبة وغياب الرؤية في اتخاذ القرار

المناسب وشعور المفسدين بالحرية وعدم الخوف من المحاسبة أو العقاب إذ تمكن الفساد من أن يتحول من ظاهرة طغت بقوة على السطح إلى كيان أو مؤسسة كبيرة.

ج- **أثر الفساد في تدني مستوى التعليم** : تخصص أغلب الدول ميزانيات ضخمة للتعليم من أجل بناء القدرات البشرية التي تعد حجر الزاوية في عملية التنمية البشرية غير أن الفساد بدء يستغل كثيراً من الأموال المخصصة للتعليم مثل المشتريات المتمثلة في إدارات المدارس التي تعمل على امتصاص الأموال المخصصة للبرامج التعليمية التي تزيد عن أسعارها الحقيقية فضلاً عن تدني كفاءة الأجهزة والأدوات التي تقوم لجان المشتريات بشرائها مما يستدعي استبدالها في أوقات قصيرة لتكون مجالا للفساد فضلاً عن الطلبة الذين أصبحوا لا يهمهم سوى الحصول على الشهادة على حساب افتقار الكثير منهم للثقافة العامة في مجال الاختصاص أو المجالات الأخرى (٤٧ ، ص٤١).

د. **أثر الفساد في تفشي ظاهرة البطالة:** عمقت مشكلة البطالة في المجتمع العراقي بعد التغيير السياسي بشكل كبير وبأنواعها جميعها كالمقنعة والإجبارية من خلال تسريح أعداد كبيرة من منتسبي الجيش العراقي الأسبق والأجهزة الأمنية وموظفي بعض الوزارات وفقاً لقرارات ما بعد الاحتلال الذين يقدر عددهم بحدود مليون شخصا ، مما أنتج البطالة التي كان سببها استشراء الفساد (٤٠ ، ص١٣).

هـ. **فقدان الأمن الاجتماعي** : يؤدي الفساد إلى انتشار الفوضى السياسية إذ يتلاشى النظام والقواعد الدستورية وتتم مصادرتها وعدم الالتفات إليها ويصبح الدستور معرقلا للاستقرار السياسي مما يشجع على عدم الالتزام بأحكام القوانين واللوائح ، وتصبح لغة القوة وفرض الأمر الواقع وسيلة عملية لانتزاع الحقوق السياسية ، وتصبح لغة العنف هي المعترف بها وهي الحاسمة في المنازعات السياسية (١٠ ، ص٢٢).

و. **انهيار التقاليد الإدارية** : لعل أهم نقطة أساسية يمكن الوقوف عليها في هذا المجال هو انهيار وتراجع التقاليد الإدارية في المجتمع العراقي ولاسيما بعد ٢/٨/ ١٩٩٠ بعد احتلال الكويت وفرض الحصار الاقتصادي العالمي على العراق ، حيث أصبحت تلك التقاليد تفتقر إلى عنصر الإحساس بالمسؤولية الوظيفية من قبل الموظف والقائم على الإدارة وسط تزايد وتفاقم المشكلات الاقتصادية في المجتمع فلم تعد الإدارة العراقية تقوم بأدوارها ووظائفها بالشكل الذي ينسجم والخط الذي عرفته الإدارة خلال ثمانين عاما من عمر الدولة العراقية الحديثة حتى بدأ الفساد يتوغل إلى المؤسسات الحكومية بطريقة أو بأخرى (٧، ص٤٧)و، إن انهيار التقاليد الإدارية لم يكن قد بدأ مع انهيار النظام الأسبق إنما بدأ مظاهرة تظهر للعيان قبل ذلك بكثير حينما تفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بشكل مخيف لاسيما وأن العراق خرج من حروب طويلة وعاش ظروف اقتصادية تركت تداعياتها على منظومة القيم الاجتماعية وبالتالي على منظومة القيم الإدارية، فوجد كثير من

المسؤولين الإداريين فرصتهم باستغلال مناصبهم وتحقيق مكاسب شخصية لدرجة صارت الظاهرة تشكل خطر محدقا على المجتمع بكاملة بعد أن تلاشت آمال المجتمع تجاه قضايا الإعمار والبناء حتى صارت أي محاولة لإصلاح الدولة في الوقت الحاضر لا يمكن النظر إليها إلا على أنها ترقيع ما تم خرابه في الوقت الحاضر ولعل أساس هذا الخراب أو جوهره هو خراب الإنسان ذاته التي اختلت موازينه تحت وطئة الظروف الصعبة وعدم توفر القدرة اللازمة لتنفس الصعداء وهو ما أدى إلى انهيار منظومة القيم الإدارية وما نتج عنه بفتح الباب على مصراعيه أمام الفساد في ظل غياب مساءلة القانون (٤١ ، ص٢١).

الفصل الثالث

دراسات سابقة

دراسة قاسم ٢٠١١(استغلال النفوذ الوظيفي في ظل التشريعات الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية)ركز البحث على استغلال التشريعات والقوانين من قبل الموظفين وأصحاب النفوذ في السلطة الفلسطينية ، وبحث أيضا في كيفية استعمال التشريعات التستر خلفها عند ممارسة الفساد . وقد وضع الباحث فرضيات تفترض أن الموظف الفلسطيني لا يستغل نفوذه الوظيفي ، واستعمل المنهج الوصفي التحليلي ، ومنهج تحليل المضمون لتحليل مضمون التشريعات والقوانين الصادرة عن الجهات المخولة والمتنفذة. وبناء على الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج فقد تبين أن الجهات الفاعلة عملت على استغلال نفوذها وقامت بتفسير التشريعات لتتلاءم مع مصالحها الذاتية ، كما استنتج أن التشريعات غير حازمة في معانيها وقابله للتأويل . وبناء عليه تم رفع بعض التوصيات التي إن طبقت تحد بشكل واضح من مشكلة استغلال النفوذ الوظيفي.(٣٠، ص٣)

دراسة طولي،٢٠١٩:(استغلال النفوذ الوظيفي في اصدار الأحكام القضائية: دراسة قانونية مقارنة) تناولت استغلال النفوذ الوظيفي في إصدار الأحكام القضائية بالاعتماد على الدراسة التحليلية والقانوينة للنصوص والقواعد القانونية المنظمة، وقد توصلت إلى أن استغلال النفوذ الوظيفي بغض النظر عن مصادره سواء أكانت هذه المصادر حقيقية أم وهمية بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى الإخلال بمبادئ العدالة الاجتماعية بين أفراد كل المجتمعات البشرية، وذلك حينما يُستخدم لتحقيق وتغليب المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة ، وبالتالي سوف يؤدى إلى انتشار جميع مظاهر الفساد الإداري والمالي الذي يقع على الوظيفة العامة، وقد أوصت الدراسة بتفعيل العمل الاجتماعي المشترك لمنظمات المجتمع المدني وتشريع قوانين اجتماعية واقتصادية تحد من الاستغلال الوظيفي وتحمي الطبقة الفقيرة وتدفع بعجلة الاقتصاد العراقي نحو الأمام (١٦ ،ص ١٨٩).

دراسة بن طريف، ٢٠١٧: (طرق مواجهة الفساد في الوظيفة العامة) هدفت إلى تحليل واقع الفساد الإداري في الأردن ومظاهره وآثاره كما هدفت إلى معرفة طرق مواجهة الفساد في الوظيفة العامة، اعتمدت الدراسة على التكامل بين المنهج العلمي الموضوعي وهو المنهج الاستقرائي ، والذي يتمثل في الدراسة النظرية التي تعتمد على المراجع من كتب أو ندوات أو مؤتمرات أو مجلات دورية وغيرها ، وتوصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيسي لحدوث الفساد في الوظيفة العامة يتمثل في قصور نظم المساءلة في أجهزة الدولة المختلفة وعدم فعاليتها . وأوصت بالعمل على تحديد الجرائم التأديبية التي تعتبر أفعال فساد وظيفي ، وذلك في قانون الخدمة المدنية المصري ونظام الخدمة المدنية الأردني أسوة بالمشرع الجنائي الأردني ، والذي حدد أفعال الفساد بالمادة الخامسة من قانون هيئة النزاهة مكافحة الفساد الأردنية رقم (٦٢) لعام ٢٠٠٦(٣، ص٩٨٤).

الفصل الرابع

منهجية البحث وإجراءاتها

منهج البحث:

حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل التعرف على استغلال النفوذ الوظيفي وانعكاساته على الامن الاجتماعي في محافظة الديوانية في العراق.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع أسر محافظة الديوانية في العراق والمشمولين في شبكة الحماية الاجتماعية والبالغ عددهم (١١٦,٩٥٦) مستفيد ومستفيدة لغاية تاريخ توزيع الاستبيان.

جدول(١)

توزع مجتمع العينة

ذكور	إناث	المجموع
٨٩٤٩٩	٢٧٤٥٧	١١٦٩٥٦

عينة البحث:

(٣٨٦) رجل وامرأة مسجلين في شبكة الحماية الاجتماعية.

صدق الأداة:

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين وتمت إعادة صياغة العبارات ، وكذلك قام الباحث بالتأكد من الصدق **التميزي للدراسة** من خلال دراسة صدق الاتساق الداخلي حيث اتضح أن جميع معاملات الارتباط في جميع عبارات المتغير المستقل (استغلال النفوذ الوظيفي)، دالة إحصائيا، وبدرجة قوية عند مستوى دلالة (٠.٠١)، وبذلك تعتبر جميع فقرات المحور صادقة وتقيس ما وضعت له.

كذلك جميع معاملات الارتباط في جميع عبارات المتغير المستقل (الأمن الاجتماعي)، دالة إحصائيا، وبدرجة قوية عند مستوى دلالة (٠.٠١)، وبذلك تعتبر جميع فقرات المحور صادقة وتقيس ما وضعت له.

ثبات أداة للدراسة:

قام الباحث باستخدام معامل ألفا كرونباخ لاستخراج معامل الثبات و يتضح من جدول (٦) أن جميع محاور البحث تتمتع بقيمة ثبات مرتفع حيث بلغ الثابت العام للأداة (٠.٩٢٥)، وذلك يدل على أن أداة البحث تتمتع بقيمة مرتفع من الثبات.

نتائج البحث

للإجابة عن السؤال الأول ما مستوى استغلال النفوذ الوظيفي في محافظة الديوانية في العراق؟

بعد تطبيق الاستبانة على عينة البحث، وتفريغ الاستجابات تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:

- يتراوح المتوسط الحسابي لكل عبارة بين ٣.٧٩ و ٤.٥٩.
  - يشير ذلك إلى اتفاق كبير للمشاركين على انتشار ظاهرة استغلال النفوذ الوظيفي في محافظة الديوانية في العراق.

ويعزو الباحث ذلك إلى ضعف وهزالة آليات المساءلة والمحاسبة، فقد استشرت آفة الفساد في الدولة والمجتمع على حد سواء. والأدهى إن هذه الظاهرة المدمرة، في غياب المعالجة تجذرت وتفاقمت حتى أضحت أشبه بنمط الحياة. فجاز الحديث عن ثقافة الفساد، بعد أن بات الفساد يتحكم في سلوك الناس والعلاقات بينهم، وكذلك الحديث عن مجتمع الفساد، إذ أخذ يتغلغل في بنية المجتمع ونسيجه فالمجتمع الذي يغدو فيه كل شيء بثمن يقاس بالدولار أو الدينار، نخشى أن يكون الفساد قد أضحى في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع، ويكون المجتمع حينئذ قد ابتلي بما نسميه ثقافة الفساد.

للإجابة عن السؤال الثاني ما مستوى الأمن الاجتماعي في محافظة الديوانية في العراق؟

بعد تطبيق الاستبانة على عينة البحث، وتفريغ الاستجابات تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية :

- يتراوح المتوسط الحسابي لكل عبارة بين ٣.٢٥ و٤.٤٤.
  - يشير ذلك إلى اتفاق كبير للمشاركين على وجود مشكلات في الأمن الاجتماعي في العراق.

يمر المجتمع العراقي بظروف دقيقة وحساسة، فهو من جهة مر بأزمات وحروب وحصار دام أكثر من ١٣ سنة، وهو من جهة أخرى يقع في دائرة احتلال منذ عام ٢٠٠٣ وما زال على أشده. وبين هذا وذاك، تشتد المخاوف من وقوع الحرب الأهلية. في الوقت نفسه، تلعب بعض الدول المجاورة دورها في تهديد أمن العراق، سواء من خلال العدوان المباشر أو إرسال المتسللين أو تدريب بعض الجماعات للقيام بعمليات تخريبية، أو لتحقيق مصالحها داخل العراق، إضافة إلى جهد دعائي واسع يستهدف تخريب عقل المواطن العراقي وتغيير مواقفه وخلق هوة واسعة بين مكوناته الأساسية.

إن هذه التحديات والتطورات خلقت بيئة من اللاأمن الاجتماعي وتعثراً في مسار السياسات الاجتماعية المنفذة على الأرض. إنها، بدون شك، فوضى قوضت صرح الأمن وخلخلت مسارات النمو والتطور، بذلك شكلت تهديدا جديا للتنمية المستدامة ولمستقبل الأجيال القادمة.

للإجابة عن السؤال الرابع هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية حول استغلال النفوذ الوظيفي في محافظة الديوانية في العراق استناداً لمتغيرات البحث؟

استخدم الباحث الاختبارات الإحصائية المناسبة لكل متغير وأوضحت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول استغلال النفوذ الوظيفي في محافظة الديوانية في العراق استناداً لمتغيرات البحث عدا متغير العمر.

و للإجابة عن السؤال الخامس هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية حول معوقات الأمن الاجتماعي في محافظة الديوانية في العراق استناداً لمتغيرات البحث؟

استخدم الباحث الاختبارات الإحصائية المناسبة لكل متغير والنتيجة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول معوقات الأمن الاجتماعي في محافظة الديوانية في العراق استناداً لمتغيرات البحث.

وللإجابة عن السؤال السادس هل يوجد أثر استغلال النفوذ الوظيفي على الأمن الاجتماعي في محافظة الديوانية في العراق؟

تم اختبار فرضية البحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي (Linear Regression) لتحديد تأثير المتغير المستقل (استغلال النفوذ الوظيفي) على الأمن الاجتماعي في محافظة الديوانية في العراق.

جدول (٣):

أثر استغلال النفوذ الوظيفي على الأمن الاجتماعي في محافظة الديوانية في العراق

جدول المعاملات Coefficients المتغير التابع (البعد السياسي للأمن الاجتماعي)					تحليل التباين ANOVA			ملخص النموذج	
البيان	(B)	الخطأ المعياري	قيمة T	مستوى المعنوية	درجات الحرية DF	قيمة F	Sig F*	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط R
استغلال النفوذ الوظيفي	.882	.046	19.309	0.00	1 267 268	372.826	0.00	0.583	.763

يشير تحليل الانحدار هذا إلى وجود علاقة إيجابية ذات مغزى إحصائي بين استغلال النفوذ الوظيفي البعد الاجتماعي للأمن الاجتماعي في محافظة الديوانية بالعراق. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن معامل التحديد (R2) منخفض نسبيًا (٠.٢٨٧)، مما يشير إلى أن هناك عوامل أخرى قد تساهم في البعد الاجتماعي للأمن الاجتماعي بخلاف استغلال النفوذ الوظيفي.

الاستنتاجات:

الفساد ظاهرة تنتشر في جميع المجتمعات الانسانية ولكن بدرجات متفاوتة. إلا انها تبرز بشكل جلي في المجتمعات الفقيرة، وفي ظروف التحول والتغيير من شكل نظام الى آخر، لاسيما عند حصول التغيير بطريقة سريعة ومفاجئة، وفي ظروف تغيب فيها القدوة، وتتفشى فيها ظاهرة البيروقراطية الحكومية، وضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، وهذا أمر شائع في المجتمعات المتخلفة والفقيرة التي تتعرض لازمات طويلة، حيث تتفاعل عوامل نفسية واجتماعية غير مباشرة مع عوامل وظيفية مباشرة في بلورة الانماط الانحرافية للفساد.

الفساد في جسم المجتمع أفرز سلبيات كبيرة لها علاقة بالفرد والجماعة والمؤسسات المجتمع وبهذا الأخير في كليته، إذ تجسدت إفرازات الفساد في ترسيخ السلوك غير السوي عند الأفراد وأفقدتهم الثقة في مؤسسات المجتمع، وفي فاعلية القوانين في ضبط سلوك وتفاعلات وعلاقات الأفراد فيما بينهم وفي الجماعة والمؤسسة ووظائفها التي أنشئت لأجلها، إضافة إلى نقص فرص العمل المجتمع برمته وكذلك سوء توزيع الدخل القومي على اختلاف مصادره.

إن بعض ظواهر الفساد تصبح أحيانا عاملا مهما في خلق مشكلات أخرى. فالمعلم الذ يقبل الرشوة ويحث عليها على سبيل المثال يجعل الأسرة الفقيرة تحجم عن إرسال أبنائها الى المدارس، ومن ثم تسربهم واستبعادهم عن مسارات التنمية البشرية مما يفاقم من حجم المشكلات وتعقيدها.

ومن وجهة نظر الباحث فإن لاستغلال النفوذ الوظيفي آثار سلبية كبيرة على المجتمع، ومن أبرز هذه الآثار:

١. تآكل الثقة في المؤسسات: يؤدي استغلال النفوذ إلى فقدان الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، مما ينعكس سلباً على العلاقات الاجتماعية والسياسية.
٢. زيادة الفساد: يعد استغلال النفوذ أحد أوجه الفساد، مما يؤدي إلى تفشي الممارسات غير الأخلاقية ويضعف سيادة القانون.
٣. إعاقة التنمية الاقتصادية: يمكن أن يؤدي استغلال النفوذ إلى إعاقة الاستثمارات والنمو الاقتصادي، حيث يتجنب المستثمرون الدخول في بيئة غير نزيهة.
٤. تقويض العدالة: يؤدي استغلال النفوذ إلى تفضيل بعض الأفراد أو الفئات على حساب الآخرين، مما يخلق حالة من عدم المساواة ويقوض العدالة الاجتماعية.
٥. تدني جودة الخدمات العامة: عندما يتولى الأشخاص غير المؤهلين المناصب بفضل نفوذهم، فإن ذلك يؤثر سلبًا على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
٦. انعدام المساءلة: يعزز استغلال النفوذ ثقافة الإفلات من العقاب، حيث يشعر المسؤولون أنهم فوق القانون، مما يؤدي إلى تكرار الممارسات السلبية.
٧. تزايد الفقر والبطالة: يمكن أن يؤدي استغلال النفوذ إلى توزيع غير عادل للموارد والفرص، مما يزيد من مستويات الفقر والبطالة بين الفئات الأقل حظًا.
٨. انعدام الاستقرار الاجتماعي: يمكن أن يؤدي الفساد واستغلال النفوذ إلى اضطرابات اجتماعية، حيث ينفجر الغضب الشعبي ضد الظلم والتمييز.

٩. تدهور القيم الأخلاقية: يعزز استغلال النفوذ من ثقافة الفساد وعدم النزاهة، مما يؤثر سلبًا على القيم الأخلاقية في المجتمع.

١٠. تأثير سلبي على الصحة العامة: في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي استغلال النفوذ إلى تأخير أو إعاقة تقديم الخدمات الصحية الضرورية، مما يؤثر على صحة المجتمع بشكل عام.

التوصيات:

مكافحة استغلال النفوذ الوظيفي تتطلب جهودًا متكاملة من قبل الحكومات والمؤسسات والمجتمع. إليك بعض الاستراتيجيات والتدابير الفعالة لمكافحة هذه الظاهرة:

١. تطوير القوانين والتشريعات: يجب وضع قوانين واضحة وصارمة تعاقب على استغلال النفوذ الوظيفي، بما في ذلك تعريف دقيق لهذه الظاهرة وتحديد العقوبات المناسبة.

٢. تعزيز الشفافية: يجب أن تكون هناك آليات لنشر المعلومات المتعلقة بالقرارات الإدارية والمالية، مما يسهل مراقبة الأداء ويقلل من فرص الفساد.

٣. تأسيس هيئات رقابية مستقلة: إنشاء هيئات مستقلة لمراقبة الأداء الحكومي ومراجعة الأنشطة الوظيفية، مما يعزز المساءلة ويقلل من الفساد.

٤. توفير قنوات للإبلاغ: يجب إنشاء قنوات آمنة ومجهولة للإبلاغ عن حالات استغلال النفوذ، مما يشجع الأفراد على الإبلاغ دون خوف من الانتقام.

٥. التدريب والتوعية: تنظيم برامج تدريبية توعوية للموظفين حول الأخلاقيات المهنية وأهمية النزاهة، وتعليمهم كيفية التعامل مع الضغوطات.

٦. تعزيز ثقافة النزاهة: يجب أن تشجع المؤسسات على تبني قيم النزاهة والشفافية كجزء من ثقافتها المؤسسية.

٧. تحسين آليات التوظيف: يجب أن تكون عمليات التوظيف والترقية قائمة على الكفاءة والجدارة فقط، مع تقليل التدخلات السياسية.

٨. تفعيل دور المجتمع المدني: دعم منظمات المجتمع المدني في مراقبة الأداء الحكومي ومحاسبة المسؤولين.

٩. تطبيق نظم تقييم الأداء: يجب وضع نظم تقييم أداء فعالة تضمن أن الموظفين يتم تقييمهم بناءً على إنجازاتهم وكفاءتهم.

١٠ . تعزيز المشاركة المجتمعية: إشراك المجتمع في صنع القرار ومناقشة السياسات العامة، مما يعزز الشفافية والثقة بين الحكومة والمواطنين.

هذه الاستراتيجيات يمكن أن تسهم في تقليل استغلال النفوذ الوظيفي وتعزيز بيئة عمل نزيهة وفعالة.

المقترحات البحثية:

١. دراسة أثر استغلال النفوذ الوظيفي على قطاع الصحة في العراق.
٢. دراسة أثر استغلال النفوذ الوظيفي على الفقر في المجتمع العراقي.

المصادر :

١. البشري، محمد أمين.(٢٠٠٧). *الفساد والجريمة المنظمة*. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٢. البلتاجي، سارة.(٢٠١٦).*الأمن الاجتماعي – الاقتصادي والمواطنة الناشطة*(ط.١).المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٣. بن طريفا، محمد عبد المحسن محمدا.(٢٠١٧). طرق مواجهة الفساد في الوظيفة العامة. *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ٢*(٢٢)، ص٩٧٣.
٤. بوحوش، هشام.(٢٠٢١).*محاضرات في قانون مكافحة الفساد*. كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة.
٥. الجريش، سليمان بن محمد.(٢٠٠٣).*الفساد الإداري وجرائم إساءة استعمال السلطة الوظيفية*. مطابع الشرق الأوسط.
٦. حسن، مؤيد جبار.(٢٠٢١). *تحديات الأمن الاجتماعي في العراق*. مركز الدراسات الاستراتيجية،
٧. الحيدري، جمال.(٢٠٠٩). *الانعكاسات الاجتماعية للفساد الإداري*. وقائع الندوة العلمية التي عقدها قسم الدراسات القانونية، بغداد.
٨. الخثران، عبد الكريم بن إبراهيم.(٢٠٠٣). *واقع الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من جرائم الفساد من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية*(مذكرة ماجستير). كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٩. راضي، مصطفى محمد.(٢٠١٨، كانون الأول). *الهجرة غير الشرعية للعراقيين*. دائرة البحوث، مجلس النواب العراقي.
١٠. رضا، ابتهال محمد.(٢٠١١). الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية. *دراسات دولية*، (٤٨).
١١. رمضاني، فاطمة الزهراء.(٢٠١٧).*دراسة حول التعديلات الدستورية في الجزائر ٢٠١٦*. النشر الجامعي الجديد.
١٢. الزعبي، مخلد ابراهيم.(٢٠١١).*جريمة استثمار الوظيفة*(ط.١). دار الثقافة.
١٣. زين الدين، بلال أمين.(٢٠٠٩). *ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن: مقارنة بالشريعة الإسلامية*. دار الفكر الجامعي

١٤. صالح، ماهر فيصل.(٢٠١٨). المواجهة الدستورية لاستغلال النفوذ الوظيفي. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية*، (١٤)، ١-١٣.

١٥. الصيرفي، محمد).٢٠٠٧). *أخلاقيات الموظف العام* .دار الكتاب القانوني

١٦. طولي، حيدر عبد النبي.(٢٠١٩). استغلال النفوذ الوظيفي في اصدار الأحكام القضائية: دراسة قانونية مقارنة. *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية*، (٥)، ١٨٧-٢١٤

١٧. عباس،علي حمزة.(٢٠١٨).محاربة الفساد الإداري. *مجلة كلية الحقوق*، ٢٠ (٢).

١٨. عبد الرحمان، مجدوب.(٢٠٢١).استغلال النفوذ الوظيفي. *مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية*،٢ (٣).

١٩. عبد الرحمان، مجذوب.(٢٠١٩).مفهوم ظاهرة استغلال النفوذ الوظيفي وعوامل انتشارها. *مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية*،٥ (٢).

٢٠. عبد الرزاق، رأفت مهند.(٢٠١٣). *دور مواقع التواصل الاجتماعي في الوعي السياسي*(رسالة ماجستير غير منشورة).كلية الآداب والعلوم ، جامعة البترا.

٢١. عبد الستار، قاسم.(٢٠١١). *استغلال النفوذ الوظيفي في ظل التشريعات الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية*(شهادة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية.

٢٢. عبد السميع، أسامة السيد.(٢٠٠٧) *نظرية الأمن الاجتماعي في الإسلام سلسلة وفكر*. رابطة الجامعة الإسلامية.

٢٣. عجلان، عبد الكاظم داخل، وعداي نور شدهان.(٢٠١١). *الفساد وأثره على الاقتصاد العام*. قسم السياسية الضريبية، جامعة بغداد.

٢٤. العلمي، لبنى.(٢٠١٧). *استراتيجيات الإصلاح الإداري ودورها في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر ٢٠٠٨ -٢٠١٤* م(رسالة ماجستير منشورة). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

٢٥. عمارة، محمد.(٢٠١٣).*الأمن الاجتماعي في الإسلام. سلسلة في ظلال القرآن*. دار المعارف.

٢٦. العمر، معن خليل.(٢٠٠٤).*جرائم الاحتيال وآثارها في التنمية*. مركز الدراسات والبحوث.

٢٧. العوامي، مستور حماد.(٢٠١١).الأمن الاجتماعي. *مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية* ١٠ (٢)، ١٢ – ٢٥

٢٨. عويس، حمدي أبو نور السيد.(٢٠١٥). *استغلال النفوذ الوظيفي وسبل مكافحته من منظور إسلامي وقانوني*. دار الفكر الجامعي.

٢٩. غزال، بيرام.(٢٠٢١، نوفمبر ٢٩).*مقالات قانونية*.

٣٠. قاسم، عبد الستار.(٢٠١١). *استغلال النفوذ الوظيفي في ظل التشريعات الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية*(رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية

٣١. القرني،سعد بن سعيد. (٢٠٠٩).*استغلال النفوذ الوظيفي ظرف مشدد لعقوبة جريمة غسل الأموال في النظام السعودي*(رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الدراسات العلية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٣٢. القزويني، محسن باقر.(٢٠٠٧). مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام وآليات تحقيقه .*جامعة آل البيت*، (٧)، ٨- ٢٤.

٣٣. الكبيسي، عامر.(٢٠٠٥). *الفساد والعولمة تزامن لا توأمه*. المكتب الجامعي الحديث.

٣٤. كريم، واثق جعفر.(٢٠١٨). *فاعلية العرف في تحقيق الضبط* الاجتماعي(رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة القادسية

٣٥. كريم، واثق جعفر.(٢٠٢٠).تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الامن الاجتماعي: دراسة تحليلية. *مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية،٢٨(١٠)*.
٣٦. كمال الدين، ياسر.(٢٠٠٨). *جرائم الرشوة واستغلال النفوذ*. منشأة المعارف.
٣٧. لقشيري، سمية ، بولحسة، عبد الرؤوف.(٢٠١٤) *الأمن الاجتماعي في الجزائر: المخدرات أنموذجا*(مذكرة لنيل شهادة الماجستير).كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ ماي١٩٤٥- قالمة.
٣٨. المادة ١٠٦ مكرر من ق.ع. المصري والمادة ٥ من نظام مكافحة الرشوة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١٥ بتاريخ ٠٧/٠٣/١٣٨٢ هـ.
٣٩. المادة الأولى من نظام الخدمة المدنية الأردني رقم ١ لسنة ١٩٨٨.
٤٠. محمد، نصير نوري.(٢٠٠٤). *مقاربات في المسألة الديمقراطية*. مركز البزاز للرأي.
٤١. مشعل، عبد الواحد.(٢٠١١).*التداعيات الاجتماعية للفساد الإداري على الدولة والمجتمع رؤية تحليلية لحالة العراق*. ورقة مقدمة إلى الندوة العلمية لبيت الحكمة بالتعاون مع كلية الآداب جامعة بغداد حول الآثار الاجتماعية للفساد.
٤٢. المكتب الإقليمي للدول العربية. (٢٠٠٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية "تقرير التنمية العربية للعام ٢٠٠٩ : تحديات أمن الإنسان في الدول العربية " . لبنان: شركة كركي للنشر.
٤٣. المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية. (٢٠٠٩). *تقرير التنمية العربية للعام ٢٠٠٩ : تحديات أمن الإنسان في الدول العربية*. لبنان: شركة كركي للنشر.
٤٤. مليكة عرعور وزرفة بولقواس.(د.ت). *دور آليات الفساد في عرقلة الأمن الاجتماعي: دراسة ميدانية في المجتمع الجزائري*(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.
٤٥. النحاس، صفوت صلاح الدين.(٢٠١٠). أخلاقيات الوظيفة العامة.*الإدارة،٤٧(٤)*، ٦ - ١٥.
٤٦. نور الدين، دلال.(٢٠٠٦). *رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي*(رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة.
٤٧. الهيتي، رباح مجيد. (٢٠١٢)*ثقافة الفساد الإداري في العراق*. دار الجوادين.
٤٨. يمينة عاتي.(٢٠١٨، ابريل٢٤-٢٥). *الفساد الإداري والمالي: أسبابه وأشكاله وآثاره على التنمية الاقتصادية*[بحث مقدم] . الملتقى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية. الجزائر.
49. Brooks, j. D. (2009). What is Security: Definition Through knowledge. Categorization, Security *Journal Advance online Publication*, p. 2
50. Davidson, M. et al. (2005). A Matter of Degrees. *Journal Security and Management. 49*(12), P 78